الباب الخامس

أثر الانفصال على مصر والعرب

الفصل الأول

أثر الانفصال على مصر

بعد فقدان السودان لربع مساحته، تثور تساؤلات عدة حول نتائج مولد دولة جديدة فى قلب أفريقيا داخلياً وإقليمياً ودولياً فعلى المستوى الداخلي تفتقر دولة الجنوب الوليدة لمقومات الدولة مما يربط مصيرها من البداية بالخارج، ويشكل نافذة واسعة للتدخل الغربي والإسرائيلي، كما أن سابقة الانفصال هذه قد تؤدي لامتداد حُمى الانفصال لأقاليم أخرى في السودان كدارفور أما مستقبل العلاقة الجديدة التي ستربط شمال السودان بجنوبه، فهو ملف شائك آخر يحمل في ثناياه العديد من القضايا الكفيلة بتفجير الأوضاع بين الجانبين، ولعل في مقدمتها قضية منطقة آبيي الغنية بالنفط التي لم يحسم بعد النزاع عليها..

على المستوى الإقليمي، وفي ظل أجندة إسرائيلية وأطماع غربية وصمت عربي مقابل، يفتح الانفصال المرتقب الباب واسعاً لصراعات جديدة متوقعة حول مياه النيل ونصيب الجنوب منها وأثر ذلك على الأمن المائي لكل من الخرطوم والقاهرة، وسيعيد تسليط الضوء على علاقة حكومة الخرطوم

بالقوى الإسلامية في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ودور الجنوب في مواجهة هذه العلاقة بإيعاز غربي وعلى مستوى القارة الأفريقية يجدد هذا الحدث المخاوف من ظهور دعوات انفصال مماثلة تنذر بحروب أهلية دامية وعلى المستوى الدولى، لا شك أن سيطرة دولة الجنوب على معظم النفط السودانى سيفتح فصلاً جديداً من حرب النفط الباردة بين الصين والولايات المتحدة على هذه الموارد، بعد أن كانت الخرطوم قد حسمت الجولات السابقة من هذه الحرب لصالح بكين.

الانفصال ومصر:

فى سؤال عن فصل جنوب السودان وتأثيره على موارد مصر المائية وإمكانية اتصال مصر المباشر مع حوض النيل؟ قال د٠عمارة يوجد تأثير قوى وكبير جراء انفصال جنوب السودان على مصر فالمياة تصل لمصر عن طريق الجنوب، وبالتالى سيقوم الجنوبيون بسحب المياة وحول موضوع التنمية فى جنوب السودان،أشار الدكتور عمارة إلى أن ٩٠ مليون مصرى يعيشون على ٦ ملايين فدان فقط، فى الوقت الذى تمتلك فيه السودان أكثر من ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة يمكن أن تستثمر بأموال زهيدة، وما ينفق على فدان واحد فى توشكى قد يكفى مئات الأفدنة فى السودان، وهناك إمكانية كبيرة لتطبيق ما كان يقول به

الرئيس السادات الذى كان ينادى باتحاد أموال النفط مع الفلاح المصرى والأرض السودانية لعمل سلة غذاء للعالم العربى والإسلامى.

ولقد أضحت جنوب السودان دولة كاملة السيادة بعد أن أعلنت انفصالها عن الدولة الأم في التاسع من يوليو ٢٠١١، وهي بذلك تعد الدولة رقم ١٩٣ في حال انضمامها لعضوية الأمم المتحدة ويأتي هذا الانفصال ليضع حداً لصراع طويل راح ضحيته نحو مليوني شخص من أبناء السودان وعلى الرغم من مشكلة الهوية والانتماء الجغرافي والثقافي في المجتمع السوداني الجنوبي المنقسم عرقياً ودينياً، فإن أهل الجنوب يحدوهم الأمل في بناء دولة جديدة تنعم بالديمقراطية والرخاء الاقتصادي ومع ذلك إذا تركنا التوقعات المتزايدة التي صاحبت ميلاد دولة الجنوب الجديدة، فإن ثمة مؤشرات تثير القلق بالنسبة لمستقبل هذه الدولة.

والأهم من ذلك ثمة مؤشرات جادة على إعادة صياغة إقليم شرق أفريقيا من الناحية الجيوستراتيجية، وهو ما يطرح سؤال الأمن القومي العربي والمصري تحديدا فأين نحن من كل هذا؟

أثر الانفصال على الأمن القومى المصرى

يبدو لمتابع الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط أن المشهد برمته ينحاز لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومخططها المعروف باسم

الشرق الأوسط الكبير الذى يهدف إلى تقسيم منطقتنا العربية إلى دويلات صغيرة تتصارع فيما بينها فعلى سبيل المثال الوضع فى ليبيا فى طريقه للتأزم يوماً بعد يوم حيث لا يريد الغرب أن تميل كفة أحد على أحد فيتركون الصراع محتدماً حتى يصل الامر فى النهاية إلى تقسيم ليبيا إلى دولتين غرب وشرق وكذلك هو الوضع فى اليمن وفى البحرين فهم يقفون مع الأنظمة وليس مع الشعوب بدعوى أنهم لا يريدون أن يفرضوا شيئاً على الأرض بل يدعون أنهم يظهروا للعالم أجمع أنهم مع الشرعية الثورية ومع الحريات أينما كانت وهذا فى الظاهر فقط بينما حقيقة الأمر أنهم هم من يدبرون المؤامرات ويشعلون الأزمات ولكم فى تجربة سوريا وغيرها خير دليل حتى تبدو الأمور مقنعة فهى تبعث لتلك الحركات رسالة مفادها انه لتحقيق الحرية والرغبة فى تنفس نسيم الديمقراطية من خلال ثورات على أنظمة طاغية طالما سعى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لدعمها والعمل على ترسيخها وتثبيتها فى قلب أمتنا العربية حتى تظل أمة واهية تابعة ضعيفة وجاء انقسام جنوب السودان ليحقق فصلاً جديداً من فصول المسرحية الأمريكية الهزلية التى تسمى الشرق الأوسط الجديد فى جنوب السودان فكانت النتيجة أن ظهرت هذه الدولة للنور طبقاً لاتفاق نيفاشا وهذا الانفصال الذى تعتبر مصر مسؤولة عنه بشكل كبير أو بمعنى أدق النظام السابق الذى أهمل الملف الأفريقى تماماً وسمح

للأيادى الأمريكية والصهيونية أن تمتد فى عمق مصر الاستراتيجى وتفعل ما يحلو لها ولكن يبقى سؤال غاية فى الأهمية ما تأثير انقسام جنوب السودان على مصر، ومن أجل الاجابة على هذا السؤال لابد أن نوضح بعض الامور أهمها ملف المياه الذى يعد العقدة الحقيقة فى ذلك الانقسام وهو الهاجس الذى يؤرق المصريين من أن يتم التأثير على حصة مصر المائية جراء هذا الانقسام وفى رأي كثير من المراقبين فإن الأمر أبعد من هذا لأن الأمر يتعلق بدخول الكيان الصهيونى كطرف مؤثر فى المعادلة الأفريقية وللضغط على مصر والسودان والدول العربية من خلال هذه البوابة ولأن المياة بالنسبة لمصر هى قضية أمن قومى خاصة مع تناقص النسبة المقررة لمصر طبقاً للاتفاقيات وكذلك لتزايد الدور الصهيونى مما يهدد مصر وبقية دول المنطقة،المشكلة هنا تكمن فى العلاقات السياسية بين البلدين التى أفسدها النظام السابق ولا يجب أن ينظر للأمر من زاوية احتياج جوبا للمياة حيث أن الجنوب به فوائض مائية كثيرة ومن الممكن أن تستفيد مصر من هذه الفوائض في حال التعاون المثمر بين الطرفين وفي حال العمل علي تنفيذ مشروعات تنمية بالجنوب بما يكفل للجنوبيين حياة كريمة في إطار التعاون البناء والمتبادل بين الجانبين حيث يبلغ فائض فى مياة الجنوب ١٠ مليارات متر مكعب من المياة ولقد بدأت مصر فعلاً فى ذلك منذ أكثر من ٥ سنوات بالعمل والتعاون مع الجنوبيين وتنفيذ مشروعات تنمية كثيرة في

جوبا وصلت تكلفتها لأكثر من نصف مليار جنيه مصري وتعتبر جنوب السودان معبراً لـ ٢٨ % من مياه النيل كما أن ٤٥ % من مساحة حوض النيل تقع في الإقليم الجنوبي بحدوده الحالية ولكن الملاحظ أن الكيان الصهيونى بادر إلى الاعتراف بالدولة الجديدة سريعاً ودون ابطاء والغريب أن الجماهير فى الجنوب رفعت العلم الصهيونى بما يعنى أن النشاط الصهيونى متغلغل داخل الجنوب وهو الذى مهد الأمور إذا فالمسار السياسى هو الفيصل فى تلك الأزمة ولا يجب أن ننسى المشكلة الكبرى التى كانت تعانى منها مصر مع دول منابع النيل بسبب سياسات النظام السابق وإهمال علاقاتنا بدول حوض النيل وهو الأمر الذى كاد أن يهدد مصر بكارثة مائية لم يسبق لها مثيل والخوف الآن ليس من جنوب السودان فقط بل الخوف أيضا يكمن فى شمال السودان التى سوف تتأثر بشكل كبير بنقص عائد النفط من الجنوب وسيتجهون بشكل أكبر للصناعة والزراعة وهو الأمر الذى يتطلب مزيداً من المياة وربما يفكر شمال السودان فى استغلال المليار والنصف متر مكعب من المياة التى تمنحها لمصر على سبيل المنحة أو السلفة .

اذن فالملف هنا حساس للغاية ويجب التعامل معه بكل حرص حتى لا يطغى طرف على حساب آخر ونحن فى أمس الحاجة للطرفين ومن أجل هذا يجب أن نفهم طبيعة الصراع الدائر فى السودان الذى أهملناه لسنوات والخوف أن يأتى الوقت وندفع ثمن إهمالنا لهذا الملف

الاستراتيجى الخطير فالصراع ما بين الشمال والجنوب ينصب فى نقطتين هامتين أولهما الصراع الاجتماعى والدينى والعرقى فالجنوب كان مهمشاً لسنوات طويلة وهو ذو أغلبية مسيحية وليست المسيحية فقط فإن قبائل الجنوب السوداني لها امتدادها في أوغندا وكينيا والكونغو، وهذا ما يفسر سهولة انسياب وتحرك الجيش الشعبي لتحرير السودان في حدود الدول المجاورة.

انفصال جنوب السودان حصار لمصر:

أن انفصال جنوب السودان بمثابة حصار استراتيجى ومقدمة لتنفيذ مخططات الأعداء لاستكمال تقسيم السودان وتفتيته والتشجيع على تقسيم مصر وفصل الصعيد عن شمال البلاد ومن وسائل الأعداء فى النيل من الأمة الإسلامية الحصار الاقتصادى والغزو الثقافى والضربات العسكرية ومنع تزويد المسلمين بالعلم والتكنولوجيا إلى جانب الحملات الإعلامية المحبطة، والعمل على تفتيت الكيانات بتقسيمها وتجزئتها حتى لا تقوم لها قائمة فى مواجهة الصهيونية العالمية وعن تحويل المسلمين فى الجنوب إلى رعايا دولة صليبية بعد أن كانوا رعايا دولة مسلمة يؤدون شعائرهم بحرية فى مساجدهم ومكاتبهم فى ظل هذه الدولة المسلمة، فسيتم التضييق عليهم وعلى تأدية شعائرهم بل سيعزلون عن محيطهم العربى والصراع القائم فى السودان ليس المحطة الأولى ولن تكون الأخيرة فورقة الأقليات أصبحت وسيلتهم الجديدة لتفكيك وتجزئة

الدول ففى عام ١٩٩٩ تم انفصال تيمور الشرقية عن أندونيسيا بعد أن كانت جزءاً من الوطن الأم ولكن سرعان ما شجعها الغرب بعد تعرض أندونيسيا لضغوط اقتصادية وسياسية وعسكرية خارجية واعترفت بها الدول الغربية، كذلك لا تزال الكثير من القضايا محل النزاع والصراع قائمة فى جميع أنحاء العالم الإسلامى مثل قضية البوليساريو بين المغرب والجزائر، والأكراد الذين يطالبون بتقرير المصير، وبلاد النوبة فى مصر والسودان، ودارفور وكردفان فى غرب وشرق السودان،وجزر الخليج العربى التى تتصارع عليها إيران والإمارات وغير ذلك من أشكال الصراع التى خلفها الاستعمار، ويشجعها لتبقى بؤر توتر دائمة داخل البلاد الإسلامية.

الفصل الثانى

أثر الانفصال على العرب

حصار الدول العربية

انفصالُ الجنوب السوداني سيؤدِّي إلى تطويق الدول العربية، وسيسمح لإسرائيل بالوجودِ في منطقة جنوب البحر الأحمر، وسيساعدها أيضًا في دعم وجودها الأفريقي؛ لمواجهةِ التغلغل الإيراني المتنامي في القارَّة السمراء خلالَ السنوات الماضية فالولايات المتحدة وإسرائيل مارستَا ضغوطًا هائلة على الرئيس السوداني عمر البشير مِن أجل توقيع اتفاقية السلام في يناير ٢٠٠٥، بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي نتَّج عنها إجراءُ استفتاء في الجنوب بحلول عام ٢٠١١؛ لتحديدِ مصير الجنوب ولم يكتف التحالفُ الصِّهْيَوأمريكي بالاتفاق الذي يتضمَّن الاتفاقَ على تقسيم السودان إلى دَولتين: الأولى في الجنوب، والثانية في الشَّمال، حتى إنْ تمَّ عن طريق استفتاءٍ لتقرير المصير، بل شنَّ هجمات إعلامية وسياسية ضارية ضدَّ البشير، أبرزها مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكَمة الجنائية الدولية العام الماضي، بزعم ارتكابه جرائمَ حرْب في دارفور كما أنَّ انفصال الجنوب السوداني سيؤثِّر بطبيعة الحال على

حصَّة مصر في مياه النيل، حيث سيحصل الجنوب على نصيبٍ مِن المياه مِن حصَّتي مصر والسودان،يُضاف ذلك إلى جملة التوتُّرات الحالية بين مصر ودول الحوض كما أنَّ وجود الصِّهْيَنة في الجنوب سيُمثِّل ضغط على الخرطوم؛ من أجل تقليل دعم القضية الفلسطينيَّة ، وتورطها حسب مزاعم إسرائيل في تهريبِ أسلحة لقطاع غزَّة وهنا نذكر ضَرْب سلاح الجوِّالإسرائيلي قافلة سيَّارات في الأراضي السودانية في مارس ٢٠٠٩،بزعم أنَّها تحمِلُ أسلحة إيرانية موجَّهة لقطاع غزة وبطبيعة الحال سيُقيم الجنوب السوداني علاقاتٍ دبلوماسية مع إسرائيل، فقد أكَّد وزير الإعلام في حكومة جنوب السودان إنَّ الجنوب المستقل سيُقيم علاقات مع كلِّ دول العالَم، ولن يُعادي أحدًا، حيث توجد علاقات دبلوماسية بين عددٍ من الدول العربية وإسرائيل، فلِمَ نحن لا؟ والأخطر في الأمر أنَّ انفصال جنوب السودان سيكون البداية لتمزيق السودان، فربَّما تنفصل دارفور في الغرْب أو ولاية كردفان، بدعم إسرائيلي وأمريكي والمؤكدُ أنَّ الغياب العربي والتعامل الباهِت للجامعة العربية إزاءَ مشكلة السودان،جعَل الرئيس البشير يرْضَخ طوعًا أو كرهًا للمساومات الدولية غير العادلة، ويُعبِّر عن ترحيبه بانفصال الجنوب؛ بالرغم من محاولاته المتكررة لتلافي حدوثِ هذا الانفصال وتمزيق أواصر الدولة السودانية، التي كان آخرها إعلانه عن التنازُل عن حِصَّة

شمال السودان مِن بترول الجنوب،مقابلَ الوَحْدة،وهو ما رفضتْه حركةُ التحرير .

الخطر على الأمن القومي العربي

بخطوات سريعة جداً تقدم جنوب السودان والكيان الصهيوني نحو التطبيع المعلن بعد سنوات من التطبيع السري، وكان الدليل على بداية اختراق الأمن العربي هو ذاك الخيار الأسرع من التطبيع وهو الإعلان عن أن تكون القدس المحتلة مقراً لسفارة جنوب السودان، فلتلك البداية مؤشرات غاية في الخطورة ستصبح متوالية تقف حتى دول الغرب المتصهين حذرة من إعلانها المباشر خطوة قاتلة اتجاه الأمة العربية وقضاياها وتحديداً قضية فلسطين وهنا ثمة ضرورة للعودة إلى المقدمة التي تشير إلى أن اختراقات قادمة ستضرب الجسد العربي إن بقي على حاله من الترهل وبعثرة قراره القومي فالسفارات الإسرائيلية سوف تتكاثر في كل الدويلات التي ستنشأ قريباً في كل الدول العربية، وفقاً لمخطط معلوم ومعروف لدى الجميع فالغرب يعامل العرب على أنهم كتلة واحدة، وبدأ بتفتيت المفتت وتقسيم المقسم، والعدو الصهيوني لا تقتصر أطماعه على بلد ويستثني آخر، وشرّه يوزعه على كامل الجغرافيا العربية والعرب في غيهم يطمرون رؤوسهم، ويتناسون أنهم في أخطر مراحل حياتهم فتجاهلوا أن التعاون العربي مدرج في مشروعات الغرب الصهيوني لإنهاء مفعولهم ووجودهم لكشف الظهر العربي من أي سند

يقوي وفكر يجمع فالفعل العربي لا يسترد تلقائياً،وتأثير الغرب في محيطهم لا يأتي من حيادهم حيال مصيرهم المجهول إنهم اليوم، وفي ظل ما يرسم لهم وفصل جنوب السودان يشكل ضربة مؤلمة للأمن القومي العربي، والأخطر أن السودان لا يزال هدفاً للتمزيق الذي إن استمر لن ينتهي عند حدود السودان .

تأثير الانفصال على الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا

الصين وماليزيا والهند تحديداً باعتبارها دول تملك استثمارات ضخمة في صناعة النفط في السودان خاصة الجنوب ستكون أكثر الدول تضرراً حال الانفصال وسوف تسعى هذه الدول التي تبني موقف محايد بين دولتي شمال وجنوب السودان حفاظاً على مصالحها الاقتصادية خاصة وأن هذه الدول ليست لها أجندة سياسية في دعم طرف علي حساب الآخر ومن المتوقع أن تواصل هذه الدول مساندتها لشمال السودان على المستوى الدبلوماسي والسياسي أما على المستوى الاقتصادي فمن المرجح أن تتراجع استثمارات هذه الدول في السودان بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي قد تنتج عن الانفصال العدائي أما العلاقات مع الدول العربية والإسلامية فسيقود الانفصال العدائي لجنوب السودان إلى تعاطف الشعوب والحكومات العربية والإسلامية مع شمال السودان وذلك كرد فعل للتأييد التي ستجده دولة جنوب السودان من الدول الغربية وإسرائيل وهناك بوادر عدم ثقة وريبة

وشك بين العالمين العربي والإسلامي من جهة والعالم الغربي من جهة أخرى كنتيجة للدور الذي يلعبه الغرب في انفصال الجنوب ويعيد ذلك إلى الأذهان مواقف الغرب اعتباراً من المسألة الشرقية واتفاقية سايكس بيكو وسان ريمون وغيرها من المواقف التى يتخذها الغرب ضد العرب والمسلمين ٠ إلخ فمن المتوقع أن يجد شمال السودان دعماً وتأييداً من الرأي العام ووسائل الإعلام العربية والإسلامية على اعتبار أن الدولة الجديدة في جنوب السودان ستكون دولة مدعومة من الدول والجماعات السياسية الغربية وإسرائيل .

الفصل الثالث

نتائج الانفصال على العلاقات السودانية المصرية

د/ وليد سيد محمد علي

شكل انفصال جنوب السودان عن شماله حدثاً كبيراً في مجريات السياسة السودانية والوضع الإقليمي والدولي، وبدأت آثاره تظهر على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية ولما كانت مصر هي الأقرب جغرافياً وتاريخياً للسودان بشماله وجنوبه فإن نتائج انفصال الجنوب ستكون الأعمق عليها للروابط الاستراتيجية والأمنية بينها وبين السودان ولحساسية موقفها تجاه كلاً من السودان ودولة الجنوب خاصة مع توتر العلاقات بينهما بعد الانفصال فداخلياً واجه السودان العديد من الآثار الداخلية التي نتجت عن انفصال الجنوب على رأسها انحسار مساحته لتصبح ١.٨٨٢.٠٠٠ كلم٢ بدلاً من٢.٥٠٠.٠٠٠ كلم٢ كما نقص عدد سكانه إلى ٣٣.٤ مليون نسمة بدلاً من ٤٠ مليون نسمة ، وهو ما يبعد السودان عن صدارة الدول الأفريقية والعربية في المساحة إذ احتل المرتبة الثالثة بعد الجزائر والسعودية.

على المستوى الاقتصادي ظهرت بعض الآثار منها:

أ- انخفاض الموارد المالية والإيرادات بنسبة ٤٠% من الموازنة العامة للسودان بسبب ذهاب ٧٠% من البترول السوداني لصالح الدولة الجديدة.

ب- تحويل جزء من تجارة الجنوب عبر كينيا وأوغندا والكنغو مما أفقد الشمال قدراً من الموارد غير البترولية وذلك لأن دولة الجنوب مستهلكة للعديد من منتجات الشمال.

ج- انخفاض كبير في العملة الصعبة، الأمر الذي قد يزيد من الدين السوداني الذي وصل عام ٢٠١٠ إلى ٥١.٩٥ مليار دولار وهو بذلك يشكل ٩٧.٧% من إجمال الدخل المحلى للسودان، وعلى ذلك يتوقع أن تتزايد أزمة الشمال الاقتصادية خصوصاً عندما يفقد جل إيراداته من العملة الصعبة نتيجة فقده بترول الجنوب بعد الانفصال.

وعلى المستوى السياسي:

أ- قد يشكل انفصال الجنوب قوة دفع لحركات دارفور المسلحة على الرغم من الوصول إلى نتائج مبشرة بتسوية سلمية في دارفور إلا أن تجمع الحركات فيما يسمى بالجبهة الثورية التي دعت علناً لإسقاط نظام الخرطوم، يشير إلى اتخاذهم نموذج المفاوضات مع الجنوب للوصول

إلى ذات الصيغة التى قد تفضي إلى الانفصال خاصة مع دعم دولة الجنوب واحتضانها للجبهة التي قد تقدم نفسها أداة للدوائر الخارجية المعادية لاستقرار السودان لتنفيذ مخططاتها في المنطقة.

ب- بدأت المعارضة السودانية في تحميل مسئولية الانفصال للحكومة واتخذت ذلك الموقف لتعبئة الجماهير ضدها كما اتهمتها بالفشل في إدارة التنوع الثقافي بالبلاد مما فاقم أزمة الوفاق الوطني والمشاركة الحزبية في حكومة المؤتمر الوطني.

ج- ظهور مشكلة جنوب كردفان والنيل الأزرق وهما من مخلفات وآثار انفصال الجنوب إذ تم وضع بروتوكول خاص لكلا المنطقتين يصل بهما إلى المشورة الشعبية بعد الانفصال ، ولكن الحركة الشعبية لم تستطع أن تنفك من عضويتها وجيشها في الشمال وبدأت في دعم التمرد في كلى المنطقتين الأمر الذي أصبح عبئاً على الخرطوم وزاد من توسيع نطاق مشكلاتها السياسية والعسكرية.

د- مشكلة أبيي وهى منطقة حدودية لا تزيد مساحتها عن ٢٥ ألف كلم وليس بها حجم كبير من احتياطي البترول لكنه الأجود حالياً ولكن الخلاف حول تبعيتها للشمال أو الجنوب مازال يشكل عقبة أمام تسوية المشكلات بين الدولتين، وهى عقبة ملازمة لدوام السلام منذ التوقيع على الاتفاقية في ٢٠٠٥ إذ من المفترض أن يُجرى عليها استفتاء

متزامن مع استفتاء الجنوب نصت عليه الاتفاقية ولكن تم عرقلته من قبل الحركة الشعبية التي ترى أن التصويت يتم من قبل الدينكا نقوك أحد القبائل الكبرى التي تقطن المنطقة بينما يرى المؤتمر الوطني أن قبيلة المسيرية واحدة من القبائل التي تعيش بالمنطقة يجب أن تُستفتى أيضاً في الأمر مع القبائل الأخرى مما أوصل الأمر لمحكمة العدل الدولية بلاهاي.

على المستويين الاجتماعي والثقافي: لا يتوقع أن يؤدى الانفصال إلى انفصال تلقائي بين المجتمعات الجنوبية عن الشمالية وذلك لأسباب متعددة تتمثل في قوة الروابط الثقافية والاجتماعية التاريخية التي تطورت بين تلك المجتمعات في إطار نظام الوحدة التاريخي ولكن يمكن إضعاف تأثير تلك العوامل ونقل الانفصال من المستوى السياسي إلى الاجتماعي والثقافي وتحويل الاختلاف والتباين من مرحلة الثنائيات والتناقضات إلى مرحلة اقرب إلى القطيعة النهائية ويتوقف ذلك الفصل بدرجة أساسية على مدى ايجابية الأطراف التي تعمل لإحداث تلك القطيعة النهائية وسلبية الأطراف الأخرى التي تعمل في الاتجاه المعاكس، خاصة إذا وقعت أعمال عنف نتيجة لاختلافات سياسية حول الحدود أو دعم الحركات وتهديد الأمن والاستقرار لكل دولة وارتفاع نبرة خطاب التعبئة الذي قد يؤدى لقطيعة اجتماعية ، فالخطاب التعبوي الحاد من طرف ضد آخر يؤدى لتكريس الانفصال الاجتماعي والثقافي

ويمثل تهديد للأمن القومي السوداني، فليس صحيح إن انفصال الجنوب يعنى التخلص من المشاكل والنزاعات التي لازمت السودان قُبيل استقلاله، فمثل هذه النظرة ذات الطبيعة الساكنة تخالف الواقع بطبيعته الحركية خاصة وأن حدود الصراع المتوقع لا تقف في إطار الحدود الجغرافية السياسية وإنما ستتمدد وفقاً للمتغيرات المحلية والقومية والمحفزات الإقليمية والدولية ([1]).

آثار انفصال الجنوب على العلاقات السودانية المصرية:

العلاقات السودانية المصرية هنا هى علاقة السودان الشمالي مع مصر، لذا فإن انفصال الجنوب بطريقة سلمية واعتراف السودان به بتراضي ووفاق بين الطرفين شجع مصر على أن تكون الدولة الثانية التي اعترفت بدولة جنوب السودان وشارك وفد برئاسة وزير الخارجية في احتفالات الدولة الوليدة في ٢٠١١/٧/٩م، والشكل الظاهر للعيان أن الانفصال السلمي لن يؤثر على علاقة السودان مع مصر بسبب توافق الطرفين على الانفصال على عكس الانفصال العدائي الذي كان سيؤزم العلاقة مع مصر إن اتخذت خطوات تجاه الاعتراف بدولة الجنوب ،

[1] قيصر موسى الزين "دولة الشمال في حالة الانفصال، النواحي الاجتماعية والأمنية" **المنتدى**، م.س.ذ ص ٥٨.

ولكن العداء هنا ظهر بعد الانفصال مما وضع مصر في موقف صعب يستوجب التوازن بين الدولتين وصولاً لعلاقات جيدة معهما.

عقب ثورة ٢٥ يناير شهدت العلاقات السودانية المصرية نقلة نوعية في طبيعتها إذ اتسمت بالصراحة والتطرق للعقبات التي اعترت تلك العلاقات في الفترة السابقة وقد رحب السودان بمصر الثورة ووعد بدعمها وتعزيز العلاقات معها، وقد ظهرت العلاقات في الفترة الانتقالية بمؤشرات ايجابية وهى كالتالي:

- الإحساس بالقصور تجاه السودان من معظم قيادات الثورة، والإعلان عن أن النظام السابق أهمل السودان وتسبب له في العديد من المشاكل، هذا الإحساس ولّد قوة دفع نحو السودان ظهرت في أول زيارة لرئيس وزراء مصر الثورة عصام شرف إلى السودان بعد زيارة الرئيس البشير للقاهرة عقب الثورة مباشرة، وأثمرت تلك الزيارات عن توقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات الزراعية والصناعية وغيرها.

- على المستوى الشعبي جاءت زيارة وفد شباب الثورة للخرطوم في ابريل ٢٠١١ ثم تلى ذلك زيارة وفد المؤتمر الوطني برئاسة نافع على نافع للقاهرة في أغسطس ٢٠١١م وجميع هذه الزيارات فتحت الباب أمام تعزيز العلاقات على المستوى الشعبي بالمزيد من الاتفاقيات

والتعاون حول دعم العلاقات وأظهرت تلك الزيارات رغبة المصريين في الاستثمار بالسودان.

- التواصل الحزبي مع جميع الأحزاب ومشاركة تلك الأحزاب في الهم السوداني، إذ منع النظام السابق ذلك التواصل في الفترة السابقة، الأمر الذي جعل مسألة السودان في إطار التنافس الحزبي المصري وهو ما خلق إجماع لدى القوى السياسية المصرية حول أهمية استقرار السودان لذا فإن طبيعة العلاقات بين السودان ومصر لها العديد من المواريث التي تتطلب تعزيزها ودعمها عقب المتغيرات بين البلدين (الانفصال وثورة ٢٥ يناير) على عكس طبيعة العلاقات بين مصر وجوبا فهي علاقات تأسيسية لدولة قد لا تكون بينها وبين مصر أي روابط سوى أنها كانت جزء من السودان وعضو بالاتحاد الإفريقي ودول حوض النيل، كما أن مصر تمثل البُعد العربي في العلاقات الذي قد يتأثر بطبيعة علاقات دولة الجنوب مع إسرائيل وقد تتأثر طبيعة العلاقات بين الدولتين في حال ازدياد حجم علاقة مصر مع دولة الجنوب على حساب السودان ، خاصة مع استمرار روح العداء بين الطرفين ومن هنا تبدد حساسية السودان تجاه توجه مصر نحو جوبا وكذلك نظرة جوبا لتعزيز علاقات السودان ومصر.

مياة النيل : جددت تصريحات الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن الجنوب سيكون الدولة الحادي عشر في حوض

النيل ، المخاوف لأنه يدعو إلى إعادة توزيع حصص المياة في ضوء الواقع الجديد والمطالبة بتعديل اتفاقيات حوض النيل إضافة إلى مخاوف أخرى قد تحدث بضم الجنوب إلى دول المنبع وهذا قد يؤدى إلى نشأة مشاكل، وقد ذكرت مصر في عهد السادات أن الأمر الذي قد يؤدى إلى عودتها للحرب مرة أخرى هو مسألة المياة وهذا يؤكد أنها مسألة أمن وطني بالنسبة لها ([1]).

العلاقة مع إسرائيل: لم تمثل دولة الجنوب تهديداً مباشر للأمن القومي المصري من زاوية النفوذ الإسرائيلي في المنطقة فالنفوذ الإسرائيلي متوفر في دول حوض النيل الأخرى خاصة أوغندا وإريتريا ولم يثبت انه اقلق المصالح الإسرائيلية بصورة مباشرة، ومع ذلك فإن خطورة النفوذ الإسرائيلي في جنوب السودان تكمن في قلب معادلة توجه الشمال السوداني نحو مصر في مقابل التوجه الجنوبي نحو إفريقيا وبذلك ستحظى الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة بنفوذ غير مباشر في شمال السودان بحكم الروابط العضوية بينه وبين الدولة الوليدة في جنوبه ([2]) وبذلك تتأثر العلاقات السودانية المصرية إيجاباً فكلاهما يرى في إسرائيل عدو خاصة على المستوى الشعبي الذي يرفض التعامل مع

١ - ورد في تأثير أزمة جنوب السودان على الأمن القومي المصري -عثمان ميرغني

٢-علاقات جنوب السودان وإسرائيل، دلالات وأبعاد- سامح عباس.

إسرائيل ولكن من ناحية أخرى سيدفع تكتل مصر والسودان ضد علاقة دولة جنوب السودان مع إسرائيل للمزيد من الاحتقانات السياسية وربما يزيد من توجه دولة الجنوب نحو تعزيز علاقاتها مع إسرائيل وبذلك تصبح تلك العلاقة مهدد للأمن القومي السوداني والمصري والعربي بشكل عام.

الملف الأمني: تعانى مصر والسودان حالياً من أوضاع أمنية غير مستقرة فمصر لا تزال تعيش تداعيات انهيار جهاز الشرطة أبان الثورة وتشكل الجبهة الليبية المفتوحة على الحدود الغربية بها باباً من العواصف بعد سقوط القذافي ونظامه وانتشار السلاح، كما يعيش السودان في اضطرابات أمنية نتيجة الصراع المسلح في كلٍ من جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي ودارفور لذا فإن العلاقات بين مصر والسودان في ظل التهديد الأمني لكلٍ منهما يجعل وتيرة تعزيز ودعم تلك العلاقات بمشروعات حيوية ومصالح مشتركة تتراجع أمام انشغال الطرفين بها ، كما أن دعم دولة الجنوب للاضطرابات في جنوب كردفان والنيل الأزرق واحتضانها لحركات التمرد في دارفور يُصعب على مصر حركتها تجاه الانفتاح الكامل مع دولة الجنوب في ظل تلك الاتهامات من الخرطوم لجوبا ويعمل على توتر العلاقات بين الخرطوم والقاهرة. كما أن الملف الأمني يعمل على تأخير حسم القضايا المهمة بين البلدين وهى:

أ- ملف حلايب، الذي ظل مفتوحاً منذ ١٩٥٦م ويحتاج لإرادة سياسية تحقق منه منطقة تكامل بين البلدين.

ب- الحريات الأربعة: التنقل، الإقامة، العمل، التملك والذي تم التوقيع عليه منذ ٢٠٠٤ ولم يُفعّل من قبل الجانب المصري بسبب القضايا الأمنية.

ج- الأمن الغذائي، طرحت العديد من المشاريع الاقتصادية والزراعية التي تحقق الاكتفاء الذاتي لمصر والسودان ولكن دون الوصول لنتائج ملموسة على الأرض.

حركة المعارضة السودانية: تحاول مصر بعد انفصال الجنوب أن تمد جسور الصلة والتعاون مع جنوب السودان بصورة متكافئة مع تلك العلاقة التي تربطها بالسودان وتعتبر أن ذلك يحقق نوعاً من التسوية للنزاعات بين السودان وجنوب السودان ويدفع الاستقرار، ومن هنا فهي تقف على مسافة واحدة من جميع الأحزاب السياسية السودانية التي في الحكومة أو تلك التي في المعارضة.

والمعارضة السودانية أصبحت تنظر إلى مصر الثورة على أنها أرض خصبة للتعبير عن رفضها لسياسات النظام في الخرطوم إذ تعتبر القاهرة مركز إعلامي تستطيع من خلاله توصيل رسالتها للجميع وظهر

ذلك في وقفات الاحتجاج للمعارضة السودانية واللاجئين أمام الجامعة العربية والسفارة السودانية بالقاهرة ويساندهم في ذلك بعض من شباب الثورة.

مسألة الهوية: بدأ واضحاً أن كلاً من السودان وجنوب السودان أخذتا في الاتجاه لإيجاد وتفعيل هوية خاصة بها لينتهي بذلك التنوع الذي يفضى بدوره إلى الثراء، ولا يشك أحد أن الدولة الناشئة سوف تتجه نحو الثقافة الإفريقية المسيحية خلافاً للسودان الذي سيعزز الهوية العربية الإسلامية ([1]) وهذه الأوضاع ستقود إلى تعميق أزمة العلاقات العربية الإفريقية وسيعود السودان نموذجاً سيئاً لفشل العرب والأفارقة في العيش المشترك كما قد يؤدى ذلك لتهديد مدنية الدولة المصرية خاصة في إطار تشكلها من جديد بعد ثورة ٢٥ يناير، وقد يكون النموذج الإسلامي السوداني غير مناسب للدولة المصرية مما يؤثر على العلاقات السودانية المصرية بصفة خاصة وعلى العلاقات العربية الأفريقية بصفة عامة.

العلاقات المائية السودانية المصرية يقع نهر النيل داخل تسع دول أفريقية تسمى دول حوض النيل ومصر، السودان دول المصب، ويشكل

١ ـ قيام دولة مستقلة بجنوب السودان وأثره على دارفور وكردفان- يوسف تكنة ـ ص٢٠٨م.

السودان بالنسبة لمصر أهمية خاصة، حيث إنه ملتقي روافد نهر النيل القادمة من النيلين الأبيض والأزرق لتعبره في اتجاه مصر، ولقد حظيت العلاقة المائية بين البلدين بإهتمام خاص لإعتبارات الجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصاهرة، فضلا عن الموقع السياسي للسودان بالنسبة لمصر، يضاف إلي ذلك أنهما دولتي مصب، لذلك فإن تعاونهما سوف يكفل لهما وضعاً مسانداً بين دول حوض النيل وعن موقف الاستراتيجية المائية المصرية فى حالة انفصال الجنوب، فالصورة في منطقة حوض النيل تنبئ بكثير من المتغيرات والمستجدات التي يصعب معها الاكتفاء باتفاقية ثنائية بين مصر والسودان، لذلك لابد من إيجاد إستراتيجية للتعاون المائى من أجل تقليل المخاطر والأطماع الغربية التى تتعرض لها الدولتان ومن العوامل التى أثارت حساسية فى طبيعة العلاقة بين المنبع والمصب العلاقه بين المجرى والمصب ، اذ ما يقارب ٧٥% من طول نهر النيل داخل السودان فمصادر المياه فى المنابع تمثل بعداً أساسياً فى الأمن القومى المصرى ، وهكذا اصبح السودان جزءاً من أمن مياه النيل والأمن الغذائى المصرى ، وبالتالى أمنها القومى وبهذا التصور اصطبغت طبيعة العلاقات السودانية المصرية

مخاطر أمنية على دول المصب السياسة الإسرائيلة تجاه دول أفريقيا أصبحت تشكل جزءاً من الصراع العربي الإسرائيلي، ونظرية الأمن الإسرائيلية مبنية على التفوق العسكري واكتساب الشرعية والهيمنة

والتحكم في المنطقة، وتطويق الدول العربية خاصة مصر والسودان لحرمانها من أي نفوذ داخل قارة أفريقيا،وإستراتيجية إسرائيل فى أفريقيا ترتكز على شل الوجود العربي في تلك القارة ومحاصرة المصالح المشتركة بين الدول العربية جنوب الصحراء وشمالها والوصول إلى منابع النيل بالنسبة لمصر والسودان وكذلك تحاول إسرائيل دائماً توسيع الفجوة وتعميق الخلافات العربية مع أفريقيا، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في دول المنبع المتحكمة في مياه النيل، مع التركيز على إقامة مشروعات تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا وتانا إلى جانب قيامها بتشجيع حركات الانفصال في غرب السودان، كما تسعى إلى خلق تيارمناهض للعرب خاصة في الدول المطلة على حوض النيل والمناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا وأفريقيا تعتبر عمقاً إستراتيجياً وحيوياً للعالم العربي والإسلامى، لذلك تعتبر خطراً كامناً على استقرار عالمنا العربي بدءاً من تدفق مياه نهر النيل والملاحة على البحر الأحمر، والعلاقات مع أفريقيا ذات الهوية العربية بسبب التداخل الكبير في هذه القضايا بين العالم العربي وأفريقيا، وإسرائيل في إطار سعيها لمحاصرة العالم العربي تجد فرصة كبيرة توفرها أفريقيا وبالتالي فإن عدم قدرة العرب على تطوير إستراتيجيات جديدة في علاقاتهم مع أفريقيا سيبقي فرص تلاعب إسرائيل بأمنهم ومصيرهم قائمة ومؤكدة.